



اقتصاد

10

«فيتش» تثبت تصنيف الكويت السيادي لـ 2014 عند «إيه آيه»

- تتحمل أقل بكثير من الأسعار المتوقعة للنفط دون أن تواجه ضغطاً على تصنيفها
- الصراعات الجيوسياسية الإقليمية لن تؤثر مباشرة في الكويت أو قدرتها على التبادل التجاري

الافتراضات الرئيسية للتصنيف

وعن المحور الثالث في الافتراضات الرئيسية للتصنيف، قالت الوكالة إنها افترضت أن يبلغ متوسط سعر سلة خام برنت نحو 105 و 100 و 95 دولارا للبرميل في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 على الترتيب، مشيرة إلى أن الكويت تتحمل أسعاراً أقل بكثير من تلك التوقعات دون أن تواجه ضغطاً على تصنيفها الائتماني السبدي.

وأوضحت «فيتش» أن فرضياتها بنيت على أن الصراعات الجيوسياسية الإقليمية لن تؤثر مباشرة على الكويت أو على قدرتها في التبادل التجاري، إضافة إلى افتراض محافظة مجلس الأمة الحالي على علاقة بناءة مع الحكومة وأفتراض استقرار المشهد السياسي المحلي.

وذكرت أن الكويت ستواصل مراكمة الأصول الخارجية من جهة وتعزيز قدرتها على التعامل مع الصدمات الاقتصادية من جهة أخرى، مشيرة إلى وجود عوامل رئيسية تعمل منفردة أو مجتمعة نحو تحريك إيجابي لتصنيف الكويت تتحمل بالتحسن الملحوظ في نقاط الضعف الهيكلية مثل تخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز كل من معايير الحكومة وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

ولفتت إلى العوامل الرئيسية التي تعمل منفردة أو مجتمعة نحو تحريك سلبي لتصنيف الكويت متمثلة بحدوث انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط العالمية ما ينعكس على تآكل المصداق المالية والخارجية للدولة.

22% الفائض المالي المتوقع من الناتج المحلي الإجمالي في 2016

يخفف من آثار تلك التقلبات على الاقتصاد المحلي.

حساسية التصنيف

اما عن المحور الثاني المتمثل بحساسية التصنيف، فقالت الوكالة أن التصنيف الائتماني السيادي للكويت يعكس التوقعات المستقرة حيث تتوازن حالياً وبشكل جيد محركات الرفع ومخاطر التخفيض للتصنيف الائتماني ووفقاً لتوقعات أسعار النفط.

وذكرت أن الكويت ستواصل مراكمة الأصول الخارجية من جهة وتعزيز قدرتها على التعامل مع الصدمات الاقتصادية من جهة أخرى، مشيرة إلى وجود عوامل رئيسية تعمل منفردة أو مجتمعة نحو تحريك سلبي لتصنيف الكويت متمثلة بحدوث انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط العالمية ما ينعكس على تآكل المصداق المالية والخارجية للدولة.

ولفتت إلى العوامل الرئيسية التي تعمل منفردة أو مجتمعة نحو تحريك سلبي لتصنيف الكويت متمثلة بحدوث انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط العالمية ما ينعكس على تآكل المصداق المالية والخارجية للدولة.

نقاط الضعف الهيكلية

اما بالنسبة لنقاط الضعف الهيكلية فقالت «فيتش» أن الكويت حققت نتائج أقل من أقرانها في مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات ممارسات أنشطة الأعمال ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، مشيرة إلى ضعف إطار عمل السياسة الاقتصادية في الكويت المتمثل بضعف إطار عمل السياسة المالية من جهة ومحدودية مرونة السياسة النقدية من جهة أخرى.

وتابعت أنه تم اتخاذ خطوات لتعزيز إطار عمل السياسة الضريبية الكلية للقطاع المصرفي وتطوير تنظيم أسواق رأس المال، مبيئة أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر على جميع دول المنطقة. ولفتت إلى أن الكويت تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي نحو 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والجزء الأكبر من إيرادات المالية العامة وحصيلة الصادرات. وأوضحت أن أدوات السياسة الاقتصادية المحدودة تضع قيوداً على الحكومة في الاستجابة للتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية للنفط، لافتة إلى أن وجود مصداق مالية ضخمة لدى الدولة

المصدرة للنفط (أوبك) لتتخيم إنتاج النفط من جهة والقيود السياسية التي تعوق الإنفاق العام الرأسمالي من جهة أخرى. ولفتت إلى أن هناك بوادر أولية للاهتمام بالشأن الاقتصادي المحلي من قبل الجهات الرسمية كافة، إذ انعكس ذلك باقتراب العديد من المشاريع التنموية خلال الأشهر الأخيرة، إضافة إلى ارتفاع القروض المقدمة من البنوك إلى القطاع الخاص. وتوقعت أن يشهد معدل النمو في القطاعات غير النفطية أنتعاشاً معتدلاً عند نحو 4 إلى نحو 4.5 في المئة خلال السنوات من 2014 إلى 2016 مقارنة بنحو 3.6 في المئة في عام 2013 على أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 2.6 في المئة خلال السنوات 2014 إلى 2016 مدفوعاً بتوقع الوكالة استقرار إنتاج النفط وفقاً لتقييمها لتحركات الأسعار العالمية للنفط.

وأوضحت أنه بالرغم من ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات النفطية فمن المتوقع تحقيق فائض مالي في الموازنة العام الرأسمالي تماشيًا مع توقعات انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

وتوقعت «فيتش» أن تحقق البلاد فوائض مالية بنحو 22 في المئة في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري.

وذكرت أنه على مدى العقد الماضي بلغ متوسط الفائض المالي السنوي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري نحو 29 و 34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب مقدراً الأصول السيادية الخارجة الصافية بنحو 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وذلك رغم التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية، مبيئة أن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003.

وأشارت إلى الفائض المالي للموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أعلى من كل الدول

المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013، وهي الأقوى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

فوائض مالية

وتطرقت إلى الفوائض المالية الكبيرة في الحساب الجاري، مبيئة أن الكويت سجلت ثاني أكبر فائض مالي في الحساب الجاري بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة، حيث بلغت نسبة ذلك الفائض نحو 33.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وقالت إن الكويت حققت فوائض مالية في الحساب الجاري تفوق 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي، متوقعا انخفاض الفوائض المالية في الحساب الجاري تماشيًا مع توقعات انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

وتوقعت «فيتش» أن تحقق البلاد فوائض مالية بنحو 22 في المئة في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري.

وذكرت أنه على مدى العقد الماضي بلغ متوسط الفائض المالي السنوي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري نحو 29 و 34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب مقدراً الأصول السيادية الخارجة الصافية بنحو 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وذلك رغم التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية، مبيئة أن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003.

وأشارت إلى الفائض المالي للموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أعلى من كل الدول

توقعت وكالة «فيتش» أن تحقق الكويت فوائض مالية بنحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، وذلك رغم التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية، مبيئة أن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003.

وتناولت «فيتش» في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أمس بشأن التأكيد على التصنيف الائتماني السيادي للكويت ثلاثة محاور رئيسية هي محركات التصنيف وحساسية التصنيف والافتراضات الرئيسية للتصنيف الائتماني.

وعن المحور الأول المتمثل في مركات التصنيف، قالت الوكالة أن «الوضع المالي القوي بشكل استثنائي هو الداعم الرئيسي لتصنيف الائتماني للكويت»، مشيرة إلى أن نصيب الفرد المرتفع من الصادرات النفطية ولد بشكل مستمر فوائض مالية كبيرة في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري.

وذكرت أنه على مدى العقد الماضي بلغ متوسط الفائض المالي السنوي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري نحو 29 و 34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب مقدراً الأصول السيادية الخارجة الصافية بنحو 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وذلك رغم التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية، مبيئة أن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003.

وأشارت إلى الفائض المالي للموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أعلى من كل الدول

توقعت وكالة «فيتش» أن تحقق الكويت فوائض مالية بنحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، وذلك رغم التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية، مبيئة أن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003.

وتناولت «فيتش» في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أمس بشأن التأكيد على التصنيف الائتماني السيادي للكويت ثلاثة محاور رئيسية هي محركات التصنيف وحساسية التصنيف والافتراضات الرئيسية للتصنيف الائتماني.

وعن المحور الأول المتمثل في مركات التصنيف، قالت الوكالة أن «الوضع المالي القوي بشكل استثنائي هو الداعم الرئيسي لتصنيف الائتماني للكويت»، مشيرة إلى أن نصيب الفرد المرتفع من الصادرات النفطية ولد بشكل مستمر فوائض مالية كبيرة في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري.

وذكرت أنه على مدى العقد الماضي بلغ متوسط الفائض المالي السنوي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري نحو 29 و 34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب مقدراً الأصول السيادية الخارجة الصافية بنحو 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وذلك رغم التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية، مبيئة أن الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003.

وأشارت إلى الفائض المالي للموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أعلى من كل الدول

الштلي: توترات العراق تترك سوق النفط... والأسعار تتجه صعوداً

وأضاف أن التوترات الداخلية في العراق قد يكون لها تأثير في الواردات من المنتجات النفطية داخل العراق، بالإضافة إلى تأثير الوضع الراهن في تطوير الإنتاج، خصوصاً أن إجماع الشركات العالمية لموظفيها سيكون له تأثير في جودة خط الإنتاج وانقطاع صادرات نفط تكركوك عبر خط كركوك - جيهان التركي.

من جهة أخرى، يرى وليد خدوري، الخبير النفطي أن ما يعيشه العراق اليوم يبعث على القلق، بالرغم من أنه لا يوجد أي نقص حالي للصادرات العراقية، لأن الأحداث الأمنية بعيدة عن أبار النفط. وأضاف أن تخوفات السوق ووكالة الطاقة الدولية من كل ما يجري في العراق يكمن في عدم قدرة استيفاء خطة زيادة الإنتاج بحدود 400 ألف برميل بنهاية العام الحالي.

وأشار إلى أن العراق يجب أن يعطي أولوية للعمل على تشكيل حكومة وطنية ترضي جميع الأطراف، والألا تجر الأوضاع في البلاد إلى حرب أهلية أو تقسيم داخلي.

(العربية نت)

قال المحلل النفطي ومدير مكتب الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية محمد الشطي، إن التوترات الجيوسياسية في العراق لعبت دوراً محورياً في ارتفاع أسعار النفط لحدود 115 دولاراً للبرميل، وتوقع أن تتجه الأسعار صعوداً لمستويات قياسية في حال استهدفت حقول النفط جنوب العراق، وتأثرت صادرات البلاد وشبكة نقل الإنتاج بشكل جدي.

وأضاف الشطي أن السيناريو الأخير غير وارد حالياً، لأن التوترات الأمنية تدور حالياً في الوسط والشمال، ولا يوجد خطر حقيقي بأن يمتد الصراع للجنوب والمساس بصادرات العراق التي تصل إلى 2.6 مليون برميل يومياً. وأشار إلى أنه بمراقبة الوضع عن كثب، ندر أن السوق يخشي انقطاعاً كبيراً في الإمدادات، وهو ما سيدعم ارتفاع الأسعار في الفترات القادمة، خصوصاً مع تضائل حجم الإنتاج الفائض والذي يستخدم بتغطية أي نقص مفاجئ في الإمدادات، رغم قدرة عدد من الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية، على رفع طاقتها الإنتاجية بشكل فاعل.

23 مليار دولار دعم واستثمارات سعودية في مصر

حتى 2013/12/31، لكن الجمعية السعودية- المصرية أعلنت أن حجم الاستثمارات السعودية في مصر بلغ نحو 7.5 مليارات دولار، لتحتل الترتيب الأول في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

وتوقعت الجمعية السعودية- المصرية ارتفاع الاستثمارات المملكة في مصر بنسب كبيرة خلال النصف الثاني من العام الجاري، وأن الاستثمارات السعودية المتوقعة ستوفر نحو 5 ملايين فرصة عمل، وما يتراوح بين 5 و 8 ملايين وحدة سكنية.

وفي ما يتعلق بالتجارة المينية، فإن البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر والمملكة سجل 3.2 مليارات دولار خلال العام الماضي، وأن حجم التجارة بين البلدين يمثل نحو 4 في المئة من إجمالي تجارة مصر الخارجية. ويميل الميزان التجاري بين البلدين بشكل مزمّن تجاه السعودية التي تصدر لمصر سلعاً بقيمة 2.3 مليار دولار، بينما تبلغ الصادرات المصرية للسعودية 900 مليون دولار.

(العربية نت)

السعودية الكبرى في عدة مجالات، على رأسها قطاع السياحة والفندقة والزراعة، وبعض الاستثمارات السعودية تتجه إلى الصناعة، مؤكداً أن زيارة العاهل السعودي لمصر اليوم (أمس) ستفتح الباب أمام زيادة كبيرة في حجم التجارة والاستثمار بين البلدين. وعلى صعيد الدعم، فقد وعدت المملكة العربية السعودية عقب ثورة يناير 2011 بتقديم حزمة من المساعدات بقيمة 3.75 مليارات دولار، كما قدمت خلال الأشهر الأولى من عام 2012، مساعدات عينية تمثلت في تأمين ألف طن متري من غاز البترول المسال، وأعلنت في مايو 2012 توفير مساعدات بقيمة 500 مليون دولار. وبعد ثورة يونيو 2013 ضخّت المملكة 5 مليارات دولار في شرايين الاقتصاد المصري، ثم أودعت بداية مارس الماضي نحو اقل من 100 مليون دولار للمصري، إضافة إلى منح عينية قدمتها لمصر، تقدر بنحو 1.6 مليار دولار.

وبالنسبة للاستثمار، فإن حجم الاستثمارات السعودية في مصر، وفقاً لبيان الهيئة العامة للاستثمار، يبلغ نحو 5.777 مليارات دولار، بعدد شركات مؤسسة 3.057 شركة خلال الفترة من 1970/1/1

توقع خبراء ومحللون اقتصاديون استمرار الدعم السعودي لمصر خلال الفترة المقبلة، وأكدوا أن المملكة تؤكد باستمرار دعمها لتطلعات الشعب المصري، وذلك منذ إعلان خارطة الطريق التي صاحبت ثورة 30 يونيو التي أطاحت الرئيس السابق محمد مرسي.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية المصرية، والهيئة العامة للاستعلامات، والجمعية السعودية- المصرية، فقد بلغ إجمالي الدعم والمنح والتجارة المينية بين مصر والسعودية، إضافة إلى التجارة المينية بين البلدين أكثر من 23.55 مليار دولار تعادل ما يقارب 165 مليار جنيه.

وقال رئيس نقابة رجال الأعمال بالجيزة، المهندس عاطف جاد، إن «الدعم السعودي لمصر لا يتوقف عند مؤتمر المانحين، ولكن الاستثمارات السعودية المتوقع دخولها إلى مصر خلال الفترة المقبلة تقدر بعشرات المليارات، خصوصاً بعد اتجاه الحكومة المصرية لتعديل قوانين الاستثمار، بما يضمن حق المستثمر وحقوق الدولة في نفس الوقت».

وأوضح جاد في تصريحات خاصة لـ «العربية نت»، أن «هناك بالفعل دراسات جدوى تجريها بعض الشركات

تقرير أسواق المال الخليجية الأسبوعي

سقوط كبير لمعظم الأسواق باستثناء مسقط

هاجس الحرب الأهلية في العراق يسيطر على قرارات المتعاملين... وعوامل محلية ضاعفت الخسائر

علي العنزي

للاسبوع الثاني على التوالي تتساقط مؤشرات أسواق المال الخليجية وإحدا تلو الأخر، ويكون الاستثناء من سوق مسقط، وسجلت بنهاية الأسبوع محصلة اسبوعية متباينة غير أنها على نسب كبيرة لم تقل عن 1.7 في المئة، وكانت في سوق البحرين، بينما تكبد دبي وكعادته في التغيرات الحادة خسارة بنسبة 5 في المئة، تلاه هذه المرة مؤشر سوق الكويت بخسارة أفدقته مستوى 17 ألف نقطة للمرة الأولى منذ أكثر من سنة، كانت 4.2 في المئة، وتراجع قطر 4 في المئة، بينما كان ابوظبي أفضل ممن سبقه، حيث حذف 2.6 في المئة، وخسر سوقى السعودية، وهو الأكبر، والبحرين (الأصغر)، نحو 1.8 في المئة، بينما استمر مؤشر مسقط في معاكسة اتجاه الأسواق الخليجية والسير منفرداً، بعدما

سجل نمواً محدوداً بأكثر من 5 نقاط هي عشر نقطة مئوية فقط. **هواجس حرب أهلية** وبعد ارتفاع نيرة الحرب الأهلية في العراق البلد الجار والشقيق لدول مجلس التعاون الخليجي، وسيطرة أخباره على وسائل التواصل الاجتماعي ونشرات الأخبار الرئيسية، زادت المخاوف لدى المستثمرين في أسواق المنطقة سواء المحليون أو الأجانب. وفضل المستثمرون تقليص استثماراتهم في الأسواق المالية الأكثر حساسية بين الأدوات الاستثمارية الأخرى، وراخوا يبيعون خصوصاً في الأسواق الراضحة هذا العام التي تدرت مؤسسسات استثمارية عريقة حاجتها للتصحيح وبشدة، ليستمر سوق دبي في التراجع خاسراً 5 في المئة، متكبداً حوالي 18 في المئة خسارة من أعلى معدل أقل نسبياً، حيث خسرت 15.7 في المئة، تعادل 15.7 نقطة، وتراجع كويت بنسبة 15 في المئة، لتقف على مستوى 471.58 نقطة، مماثلة، بعد أن فقد 38.67 نقطة ليقلل على مستوى 1152.83 نقطة. وتراجعت حركة التعاملات في سوق الكويت على مستوى البيع بداية الأسبوع، بينما اقتربت من الاستقرار والتعادل بنهايته ليخفف النشاط بنسبة 7.7 في المئة قياساً على الأسبوع السابق. وخسر النشاط 5.8 في المئة، وكذلك تراجع عدد الصفقات بنسبة 3.7 في المئة، وإضافة إلى العوامل السياسية الضاغطة على السوق الكويتي هناك كذلك اقتراب شهر رمضان، وهو الشهر الذي من المعتاد أن تنخفض فيه حركة التداول، حيث أن الفترة الزمنية لتداولات رمضان أقل بكثير من ساعة.

وهو كويت 15، بينما كان اللون الأحمر هو سمة متلازمة مع خمس جلسات. والسوق الكويتي هو الأقرب خليجياً إلى العراق جغرافياً، ويعاني ضبابية المشهد السياسي، فضلاً عن خسائر سوق الأسهم التي تدفع بخسائر أكبر لاسهم تعتمد تقييم أصولها، والتي تتركز في قطاعي العقار والأسهم المحفوفين بالمخاطر. وخسر مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية الرئيسي «السعري» نسبة 4.2 في المئة هي ثاني أكبر خسارة خليجية رغم أنه السوق الوحيد الذي يعتبر خاسراً من بداية العام، وبخلاف أداء الأسواق الخليجية الأخرى الراضحة وبعضها بتسدة.

وبعد المؤشر السعري 303.89 نقطة ليكسر مستوى 7 آلاف نقطة للمرة الأولى منذ أكثر من 15 شهراً، ويعود إلى مستوى 6940.24 نقطة، بينما سجلت المؤشرات الوزنية

شركاته المدرجة خصوصاً في قطاع البتروكيماويات إذا استمرت في مستويات أعلى من 115 دولاراً للبرميل برنت. وكان سوق البحرين هو الذي لحق به أقل الأضرار، حيث تراجع بنسبة 1.7 في المئة، تعادل 25.1 نقطة، ورغم تأثره إيجاباً بتعاملات سوق دبي خلال فترات الارتفاع هناك فإنه كان أقل حجاباً مع خسائر سوق دبي، وفي متاسكا وعلى تداولات ضعيفة ليقلل على مستوى 1434.84 نقطة بنهاية المطاف.

«الكويت» وخسائر مستمرة

سارت مؤشرات السوق متوافقة مع أداء بقية الأسواق الخليجية خلال جلسات الأسبوع الأولى، غير أنها لم تستطع الارتداد كما هو الحال في بقية الأسواق الخليجية، حيث خسرت كل جلساتها عدا ارتفاع محدود لأحد مؤشرات، ورغم الخسائر الكبيرة بداية الأسبوع وتعوّض بعضها بنهاية الأسبوع، ليستقر على خسارة متوسطة بين الأسواق الخليجية بلغت 2.6 في المئة، تساوى 127.9 نقطة ليقلل على مستوى 4803.79 نقطة.

مستوياته، ليقلل على مستوى 4593.27 نقطة فاقداً 243.59 نقطة. وكانت العوامل متشابهة في بورصة قطر، حيث الارتفاع الأخير الكبير الذي يحتاج إلى تصحيح بعد دخولها مؤشر الأسواق الناشئة، إضافة إلى العامل السياسي الاقليمي الذي بدوره يجعل المستثمر الأجنبي متردداً في الاستثمار في اسواق المنطقة بعد ارتفاع أخبار الحروب والتغيرات السياسية المستمرة، وفقد مؤشر الدوحة 4 في المئة، وكان ثالث أسوأ أداء خليجي بعد سوقى دبي والكويت «السعري»، حيث أقلل على مستوى 12453.76 نقطة خاسراً 525.1 نقطة.

وتراجع مؤشر ابوظبي بنسبة أقل تعادل نصف خسائر دبي تقريبا، وهو المؤشر القريب منه جدا، لكن كعادته يبقى مؤشر ابوظبي الأقل تذبذباً، وكثيراً ما تجدده بتماسك، ولا نرى خسائر يومية له بنسب تزيد 2 في المئة،

مستوياته، ليقلل على مستوى 4593.27 نقطة فاقداً 243.59 نقطة. وكانت العوامل متشابهة في بورصة قطر، حيث الارتفاع الأخير الكبير الذي يحتاج إلى تصحيح بعد دخولها مؤشر الأسواق الناشئة، إضافة إلى العامل السياسي الاقليمي الذي بدوره يجعل المستثمر الأجنبي متردداً في الاستثمار في اسواق المنطقة بعد ارتفاع أخبار الحروب والتغيرات السياسية المستمرة، وفقد مؤشر الدوحة 4 في المئة، وكان ثالث أسوأ أداء خليجي بعد سوقى دبي والكويت «السعري»، حيث أقلل على مستوى 12453.76 نقطة خاسراً 525.1 نقطة.

وتراجع مؤشر ابوظبي بنسبة أقل تعادل نصف خسائر دبي تقريبا، وهو المؤشر القريب منه جدا، لكن كعادته يبقى مؤشر ابوظبي الأقل تذبذباً، وكثيراً ما تجدده بتماسك، ولا نرى خسائر يومية له بنسب تزيد 2 في المئة،